الشعب» حيث تحتل الأخيرة موقعاً مميّزاً في خريطة المعارضة في لبنان. إلاّ أنّ إصرار الرئيس الحريري على الرفض، وتغليبه القرار السياسي بمنع المعارضة من امتلاك وسائلها الإعلامية، ألزما أعضاء المجلس الوطني للإعلام – وهم موالون سياسياً للرئيسين الحريري وبرّي – بتعديل التقرير الأوّل، والخروج بالتقرير النهائي الذي حجب الرُّخَصَ عن محطات المعارضة.

٤ – من غرائب القرار أنّه يمنح التراخيص لمحطّات إذاعية وتلفزيونية لم تبصر النور بعد، ويحجبها عن محطات هي الأكثر عراقةً وانتشاراً في تاريخ البثّ الإعلامي في لبنان، من مثل «صوت لبنان» التي، بشهادة خصومها، تُعتبر الأقوى والأعرق والأكثر تقدّماً على المستوى التقني، وهي التي كانت تبثُّ إلى أفريقيا وأستراليا وأوروبا والأميركتين يوم كانت دائرة البثّ في تلفزيون لبنان الرسمي لا تتجاوز بيروت وضواحيها!

❀ ❀ ❀

لقد أسلفنا القول إن قرار مجلس الوزراء ليس لحظة معزولة عن سياقها السياسي العام.

لذلك فإنّ الجواب عليه ليس فنيّاً، ولا موضعياً، ولا يجوز أن يصدر الاعتراضُ عليه من رجال الإعلام وحدهم.

القرار يمسّ الحريّات كلّها. والمعنيون هم اللبنانيون جميعاً، من خلال أحزابهم وهيئاتهم ومؤسساتهم ونوابهم وشخصياتهم.

وحسناً فعل لقاء «الريفييرا» الذي شارك فيه حشدٌ من ممثلي الأحزاب ومن الشخصيات المعارضة عندما رفع مسألة الدفاع عن الحريات إلى مصاف المقدّس، معتبراً أنّ الحاجة باتت اليوم إلى جبهة معارضةٍ تتّسع لكلّ من ينتسب إلى التيار الديموقراطي.

فكلّ شيء قابلٌ لأن يُمسّ أو ينتهك في لبنان: من الأخلاق إلى البيئة.. إلاّ أمراً واحداً مازال عصياً على كلّ محاولات الانتهاك: وهو الحريات، وحقّ التعدّد السياسي والإعلامي.

وهذه الحريّات تستحق معركة تبقى أشرف المعارك.

وداعاً عفيف دمشقية

قبل ساعات من إرسال هذا العدد من **الآداب** إلى المطبعة، تلقّينا النبأ/ الفاجعة.

ستفتقدك ساحةُ الأدب، والترجمة... والأخلاق.

وستفتقدك العربيةُ، وحركاتُ الإعراب والوقف، وكلُّ حروف المعجم.

وستحنّ إليك صفحات **الآداب** التي كانت لك على كلّ صفحةٍ من صفحاتها، بصمةٌ، أو تعليقٌ، أو تنبيه...

مجلة الآداب

دار الآداب